تنمية المجتمع ودور الجامعة الجزائرية : تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل رؤى نظرية

أ .عبد الله صحراوي شبوح نجاة

وحدة البحث تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف 2

الملخص :

تستهدف الدراسة استكشاف فرص الاستفادة من التطورات الدولية المعاصرة في تحديث رسالة الجامعة الجزائرية وتوسيع آفاقها في عملية التنمية البشرية و المادية ،ولتصبح هذه الأدوار أكثر فعالية في تنمية المجتمع ،بشكل يجعل من الجامعة الآلية الأفضل للحراك الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي والتنموي في انطلاقا من رؤية للجامعة تتحدد من كونها مصدر قوة المجتمع ومركز إشعاعه الثقافي والعلمي والحضاري، تجسد رسالتها غايات الوطن ومتطلبات تنميته، و تمده بالطاقات البشرية المؤهلة لتدوير عجلة التطوير و التنمية.

ومن منظور وطني تبرز مسئولية جامعاتنا في الاستجابة لأعباء وتحديات بناء وتأهيل الأفراد للقرن الحادي والعشرين ،بما يعينه ذلك من تحديث للقيم والرؤى وما يفرضه من متطلبات للتوفيق بين اعتبارات التنمية الوطنية ،وتكلفة الانفتاح علي قيم عصر العولمة والمعلوماتية والتعايش معهما والاستفادة من فرصهما ،فضلا عن متطلبات التعامل مع تحديات التنمية والانبعاث الحضاري في أبعادهما الشاملة.... وعلي المستوي الدولي تزداد الدوائر والمسؤوليات تداخلاً وتعقيداً في ظل تنامي مشكلة التنافس والهيمنة المعرفية والتكنولوجية ،وما يفرضه من تبعات ومسؤوليات علي الجامعات الجزائرية ،ليس فقط نحو تأهيل الأفراد لأدوارهم المجتمعية بما يضمن دفع عجلة التنمية والخروج من دوائر التبعية الاقتصادية

والثقافية ،بل يتعلق الأمر بدور ومسئولية الجامعة في إنتاج المعرفة وإعادة تدويرها واستغلال التقدم التكنولوجي لخدمة المجتمع ومشاريعه التنموية والمساهمة بإيجابية في صياغة رؤى واستراتيجيات وطنية للتعامل مع شبكة التفاعلات الاقليمية والدولية بما يزيد من فرص وعوائد الموارد البشرية الوطنية تكوينا وتأهيلا

مقدمة

تعيش جامعاتنا في معترك بيئة دولية معاصرة تشهد صراعا مريرا على البقاء والهيمنة ،في ظل تنامي دور العلم والمعرفة كأساس لظاهرة العولمة ،وتستند إليه مجريات العلاقات الدولية المعاصرة وما يرتبط بذلك ويترتب عليه من اندثار لحواجز السيادة التقليدية بين الدول والمجتمعات ،إضافة إلي بروز تداعيات هيمنة ثورة المعلومات وتدفقاتها المتجددة ودوائرها المعقدة ،وتعاظم موجات التطور التكنولوجي علي اتساع مجالاته ،وتسارع تطبيقاته.

وفي ظل البيئة الدولية القائمة على التنافس تبرز أهمية وخطورة دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها ،وتتعاظم مسئوليتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة ،والتفاعل مع تأثيراتها علي الأمن القومي للمجتمعات ،علي تنوع مكانتها وتباين مستويات قوتها علي الساحة الدولية. وسواء تعلق ذلك بمدي ونطاق القدرات الوطنية علي إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها والاحتفاظ بها ،أو بما يترتب علي ذلك من سياسات وقرارات بتخصيص الموارد وتحديد الأولويات ،واختيار البدائل وتحمل تبعات تلك القرارات والسياسات ،ومحصلة تأثير تلك الدوائر مجتمعة علي وظيفة الجامعة الجوهرية في صياغة مفردات التكوين العلمي والفكري والمنهجي ،باعتباره هدفا للتنمية من جانب ،ووسيلة إليها من جانب آخر.

وفي ظل تداعيات تسارع التطورات التكنولوجية ،وتفجر المعلومات والمعارف ،واتصال العالم اجمعه وتواصل كل جزئياته ،فقد تكرر الحديث مؤخراً عن

سياسات تم إعدادها وتقديمها لتطوير التعليم الجامعي ،كما تعددت عروض ومقترحات لمحاور أولويات هذه الخطط. ومع هذا كله فإن تقدماً محسوساً نحو الأفضل في أحوال التعليم ما زال رهن الانتظار والتوقع ،ولم يصل بعد إلى ما يتناسب مع تلك التوقعات ،ومن ثم جاء ازدحام الواقع بأطروحات كثيرة دون نتائج عملية ملموسة علي نطاق واسع في مجال تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه.

فالتحدي الجديد لوظيفة الجامعة ولدورها لا يتمثل فقط في الانتقال من مرحلة نقل المعرفة إلي إنتاجها وتطويرها والعمل بها ،بل يمتد إلي تطبيقات ذلك علي التعليم وعلاقته بالتكنولوجيا وتكنولوجيا التعلم ،وزيادة قدرات المجتمع علي الاستمرار ،وتعزيز فرصته في التطور والاستفادة من الآفاق الرحبة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ،وتداعيات ذلك اقتصاديا .

لذلك ينبغي التساؤل فيما إذا كان دور الجامعة يقتصر علي التعليم و نقل المعرفة وإعداد خريجين قادرين علي الاستجابة للاحتياجات الآتية لسوق العمل ؟أم يتحول إلي إنتاج معرفة وتربية أفراد دائمي التعلم قادرين علي الاستمرار والتطوير والإبداع ؟أم يتجاوز ذلك كله إلي كسر احتكار التكنولوجيا ،ومحاولة دعم استقلال المنظومة الوطنية المعرفية من خلال إنتاج ما يمكن تسميته بالصيغ والتطبيقات الوطنية للتكنولوجيا والمعرفة ،أخذا في الاعتبار القيود والمعوقات التي قد تعترض ذلك .

الخلفية الفكرية والعملية للموضوع

إن النقاش حول وظائف الجامعة كإحدى الآليات المتاحة لتفعيل دورها ،وكذا مؤسساتها البحثية في تنمية المجتمع ،والحفاظ علي هويته الثقافية وشخصيته الحضارية في مواجهة سيل العولمة الجارف ،إنما يصدر عن رؤية أكثر شمولاً وعمقاً للعملية التعليمية الجامعية ،تتجاوز كلا من نطاقها التقليدي كآلية للتنشئة

والحراك الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع من جانب ،وطبيعتها كتعبير عن حق دستوري في التعليم من جانب آخر ،و يتجاوز النقاش في ذلك إلي إدراك العملية التعليمية كضرورة أمن قومي ،تتطلب إعداد كوادر وطنية تتميز بكونها : مسلحة بالعلم والمعرفة ،وقادرة علي الابتكار والتنافس ،ومزودة بالمهارات التكنولوجية والفنية ،وتمتلك القدرة ليس فقط علي التعامل مع أحدث تكنولوجيات العصر ومعارفه ،بل وعلي التفاعل المثمر والبناء معها ،بما يحقق الترشيد الأمثل للموارد الوطنية وتثمين العائد منها ،وبذلك تكون مؤهلة للارتقاء بالوطن وقيادة عجلة نمه وتطوره .

لقد ازدادت سطوة تيار العولمة واشتد تجاوزه لقيود الحدود القومية بدرجة يتزايد معها التوقع باستمرار ذلك النمو المطرد في حجم المعرفة وإضافة الجديد ،وبروز نظم معرفية جديدة لم تكن معروفة من قبل ،الأمر الذي يترتب عليه استمرار عمليات التغيير الجذري في الفكر الإنساني ،والمراجعة الدائمة للعديد من المسلمات والبديهيات السابقة (عبد الغفار ،1999). وتلك أمور لا يمكن ترك التعامل معها للصدف أو لضربة حظ ،حيث تتجاوز نتائجها وتداعياتها نطاق تخصص معين أو إطار معرفي بذاته ،لتشمل الأمن بمفهومه الشامل .

إن ازدياد معدلات النمو العلمي التي صاحبت تيار العولمة المتزايد ،قد أدي إلي ثورة غير مسبوقة في القدرة الإنسانية علي تسخير إمكانيات المعرفة العلمية وتوظيفها لخدمة الإنسان وتحقيق حياة أكثر رقيا ورفاهية وتنوعا. وتتعدد المجالات التطبيقية الدالة علي ذلك وعلي نطاق غير مسبوق ،لتشمل مجالات الاتصالات ،والإنجازات العلمية والتقنية المتلاحقة في مجالات المعلومات وصناعة المعرفة ،والانتشار المتزايد للفضائيات ،وتزايد الاقتناع بتحول العالم إلي قرية كونية صغيرة . لذلك فإن آليات التعامل مع هذه الطفرة ،وسبل الاستفادة منها ،وتسخير إمكانياتها

لخدمة أهداف التنمية ووسائلها ،تطرح وبقوة قضية التعليم ،وأهمية تطويره وتحديثه عامة ،و التعليم الجامعي علي وجه الخصوص.

-بناء على الظروف والمتغيرات السابقة الذكر ،فإن دور الجامعة يزداد أهمية وتأثيرا في ظل تيارات العولمة ،والتطور السريع والمتواصل ليس فقط في مجالات الاتصالات ،والتفجر والتجدد الدائمين للمصادر والأشكال الجديدة للمعارف والمعلومات ،ولكن أيضا في وسائل ومجالات استخدامها وتطبيقاتها ،وما يترتب علي ذلك ويرتبط به في آن واحد من حاجات جديدة ،ومتطلبات متزايدة أصبح علي الجامعة أن تساعد الناس علي إشباعها ،وأن تيسر لهم كذلك سبل الاستجابة لها .

لذلك يصبح من الضروري تعظيم جوانب القوة والتميز في دور ووظائف الجامعة ،ومعالجة جوانب الضعف والقصور ،وتطوير قدراتها علي الاستجابة لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة ،ومواصلة تحديث الثقافة الذاتية وتأصيلها في نفوس الطلاب ،وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة ،وتنمية روح المواطنة ،وتعزيز الإحساس بالانتماء والمسئولية الوطنية ،وفي ترشيد العملية التعليمية وتثمين عوائدها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد ،ينبغي التأكيد علي حقيقة أن إستراتيجية التعليم العالي ،وإن استهدفت توسيع قاعدة التعليم الجامعي وزيادة رقعة انتشاره ،إلا أن واقع التجربة يشير إلي أنه لا زال في حاجة ماسة إلي الاهتمام بالتطوير النوعي لبرامجه ،بما يرفع من إمكانياته في التفاعل مع حاجات المجتمع ويدعم قدراته علي تخطي الفجوة التكنولوجية مع العالم المتقدم . مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم الجامعي يمثل ،وفي مواجهة تيار العولمة الكاسح ،أحد أهم آليات التنشئة الاجتماعية وحماية الهوية الوطنية من الذوبان والانصهار تحت تأثير تيار العولمة الجارف ،والذي يستهدف طمس الملامح والسمات المميزة لكل الأمم والشعوب المستضعفة ،في إطار من الترويج للانسياق و التبعية لنموذج العولمة الغربي .

خصائص البيئة الجامعية المعاصرة

اعتبارا لكوننا نعيش في عصر تقاس فيه قوة الأمم وقدرات الدول بمقدار ما تمتلكه من ثروات معرفية وخبرات تكنولوجية ،فإن البعض يندفع في تحديد سمات العصر إلي استخدام أوصاف شتى لوصف زخم التدفق ألمعلوماتي وشدة سرعته وشمولية آثاره ونتائجه ،التي أصبحت بمثابة تحديات دولية ،علي كل الدول والمجتمعات المعاصرة ليس فقط أن تتفاعل معها ،بل وأن تتحدد علي ضوء ذلك مكانتها وأدوارها في عالمنا المعاصر ،والمطلوب "أن نعيش فيها مؤثرين ومتأثرين ،مانحين ومتلقين ،ولسنا متفرجين أو مشاهدين ،.. . «،ومن أبرز سمات تلك البيئة :

- طوفان معلوماتي ومعرفي لم يسبق له مثيل.
- تكامل معرفي شامل نتيجة تداخل وتكامل العلوم .
- تطور تكنولوجي فائق يسرع من تطور العلوم .
- سرعة تطور المعرفة والعلوم والتكنولوجيا فاقت ملاحقة العقل البشري لها ،وبالتالي زادت معدلات إنتاج الكتب الجديدة والوسائط التعليمية بشكل لم يسبق له مثيل .
- ثورة اتصالات أسقطت حواجز الزمن والمسافة والخصوصية والسرية ،وجعلت من المعلومات والمعرفة بكل تكويناتها المسموعة والمكتوبة والمرئية رهن إشارة من يطلبها .
- منافسة الإنترنت علي عرش الكتاب والمكتبات والتربع علي عرش الفكر والثقافة، وصارت رؤية الإنسان كونية من خلال نافذة الشاشة الصغيرة، إضافة إلي تطبيقات النظم الرقمية في هذا الشأن؛
- هبوب حرب الصراعات بين الثقافات والحضارات ،مما يؤكد أهمية تعميق جذور الثقافة ،حتى لا تهدد الهوية القومية .

- ازدياد معدلات البطالة، والنظر إلي الفرد كمنتج يخضع لسياسة العرض والطلب، والمتفوق طبقا لمواصفات العصر يمكنه العمل في أي مكان في العالم، أي إن مجتمعنا أصبح ليس بمعزل عن العالم الكبير (رسمي، 1999: 829).

و يمكن إجمال التحديات المرتبطة بخصائص البنية المعرفية والمعلوماتية لعالمنا المعاصر، بأنها قد أصبحت تتميز بالتغيير شديد السرعة متواصل الحركة ،تتلاحق فيها الإضافات السريعة والمتتالية مجددة لبنيتها المعرفية ،ومحدثة بالتالي تغيرات اجتماعية سريعة ومتصلة ذات مردود تراكمي هائل. من هذا المنطلق ،فإن التفاعل مع تلك الأبعاد والتداعيات المرتبطة بهذا التطور الهائل ،يمثل تحدياً متعدد المستويات متشعب المجالات ،ولا يمكن بأي حال التقليل من حجمه أو مداه في كل مضامين التفاعلات العالمية المتداخلة ،والمتشابكة في كل مستوياتها ؛دولياً وإقليمياً ووطنياً .

فعلى المستوي الدولي أصبح امتلاك ناصية العلم الحديث وسطوته ،يشكل وبصورة غير مسبوقة ،أساساً محورياً لصياغة معادلة القوة الدولية ،وتشكيل علاقات السيادة والتبعية بين الأمم والدول ،وتحديد قواعد التطور ،وأبعاد علاقاتها المتنوعة ،تشيد علي أساسه دعامات حضارتها ،وترسي به أسس نهضتها ومجالات تقدمها ،وتصاغ علي هدي منه الحلول لمشكلاتها. ومن هنا كان الدور المتعاظم للجامعات ولمؤسسات البحث العلمي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ،في قيادة حركة التطور في مجتمعاتها ،وسعيها الدائم ،وتنافسها المستمر من أجل القيام بأدوارها ،والوفاء بمسئولياتها تجاه تعظيم المصادر العلمية والمعلوماتية للقوة والقدرات الوطنية من خلال:

أ. توظيف آفاق وثمار ثورة المعلوماتية في دعم وحماية الأمن القومي الشامل لمجتمعاتها.

ب. الاستفادة من الطفرة العلمية والتكنولوجية الهائلة في التنمية الشاملة لمجتمعاتها.

ج. استثمار آفاق وآثار ثورة الاتصالات وانهيار حواجز الاتصالات التقليدية ،لتحقيق وحماية مصالح مجتمعاتها.

د. توسيع نطاق التطوير التقني وآفاقه الفنية والتطبيقية ،بما يتلاءم واحتياجات مجتمعاتها من جانب ،وفي تصدير نموذجها الحضاري والثقافي إلي غيرها من شعوب ومناطق العالم من جانب آخر (غليون ،1996 : 71).

و على المستوي الإقليمي وفي سياق المحاولات المبذولة لإرساء أسس وأطر العلاقات لنظام إقليمي شرق أوسطي جديد فيما بين دوله من جانب آخر ،وفي الإطار العام لعلاقات دول وشعوب الإقليم بغيرها من مناطق وشعوب العالم ككل. وفيما يتعلق بدور وأهمية الثورة العلمية " المعرفية والمعلوماتية " ،كقاعدة للقوة والقدرات الوطنية علي المستوي الإقليمي ،فإنه يمكن القول بأن دور وتأثير وقيمة العلم الحديث - وبالتالي دور الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية المتخصصة - قد أصبح من الأهمية والمحورية بشكل لم يسبق أن جسدته حقائق الوضع الإقليمي كما أصبح عليه الحال في الآونة المعاصرة ،باعتبار أن هذا الدور وتلك القوة يشكلان معا أساس القوة الوطنية الشاملة بأبعادها العسكرية ،وثقلها الاقتصادي في منطقتنا . والمؤشرات ذات الدلالة في هذا الاتجاه متعددة. لعل أهمها يتمثل ،من جانب ،في ارتكاز كل معادلات القوة الإقليمية والتجارب التنموية علي قاعدة صلبة من العلم والتكنولوجيات العسكرية الحديثة والمتقدمة ،ومن جانب آخر في استناد مصادر وموازين القوي الإقليمية ،وشبكات علاقاتها المتعددة والمتناهية التعقيد إلي قواعد وطنية من شبكات ومؤسسات البحث العلمي المدنية المتطورة.

أما وطنيا فيبدو بوضوح الدور الريادي ،والمسئولية القومية للجامعات ومؤسساتها البحثية ،باعتبار مسئوليتها عن قيادة حركة التنمية والتقدم في المجتمع ،وفي إتباع الأسلوب العلمي في تشخيص أسباب المشكلات المتعددة التي يواجهها المجتمع ،وصياغة وتطبيق الحلول والمقترحات العلمية لمواجهتها ،ومتابعة عمليات التطبيق وتقويمها ،والتوصية بما يجب في إطار تصحيح المسار عند اقتضاء الحاجة .

من بين أهم تلك المجالات والمشكلات التي تبدو دائما في حاجة ماسة لهذا الدور ،تأتي مشكلات تزايد معدلات النمو السكاني ،وتضخم أعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ،وارتفاع معدلات البطالة بين شباب خريجي التعليم العالي والمتوسط ،واختلال التوازن بين متطلبات سوق العمل من التخصصات النظرية والعملية ،والتراجع العام للمستويات المهارية والفنية لخريجي التعليم العالي والمتوسط "وبخاصة مهارات الكمبيوتر واللغات " ،والمشكلات العامة المرتبطة بارتفاع معدلات وسرعة التغيير الاجتماعي وآثاره المعقدة. وهي كلها مشكلات وتحديات تبرز من جديد أهمية ارتباط الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بالمجتمع ،وإعداد الخريج المتخصص المؤهل علمياً في مجاله ،والمدرب عملياً علي استخدام وتطويع التكنولوجيات الحديثة ،والقادرة علي التعامل بأسلوب علمي ابتكاري مع ما يواجه من مشكلات عملية أو علمية.

موقع الجامعة في المشروع الاجتماعي

تظهر مراجعة الأدبيات السياسية المتخصصة حول علاقة الجامعة بمجتمعها ودورها فيه ،أن طبيعة الوظيفة المجتمعية للجامعة ،قد اتصفت بالتعدد ،كما تميزت بطبيعة تراكمية ،وعادة دونما إسقاط أو تخل عن أدوارها السابقة عبر القرون. وبينما تعود الخبرة التاريخية الغربية بنشأة الجامعة ككيان مستقل إلي العصور الوسطي ،خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر(Bonnen ;1998) ،فإن

دور ووظيفة الجامعة قد تبلورا تاريخياً ،وتحديداً في الغرب ،حول محاور متواصلة ،بدأت بالتنشئة والتربية الدينية لرجال الدين وقادة الكنيسة ،لتنتقل إلي دراسة القانون وإعادة وتجنيد النخبة السياسية ،ثم يتسع دورها وتدريجياً ليتبلور ،وبوجه عام ،حول الاستجابة لاحتياجات المجتمع ،وصولاً إلي المرحلة الراهنة المتمثلة في البحث عن المعرفة واقتفائها من أجل المعرفة من جانب ،وتسخيرها لصالح الإنسان من جانب آخر.

الدور المجتمعي للجامعة

يستمد مضمون هذا الدور وأهميته من ارتباطه بالجامعة ،باعتبارها مصنعا للعقول التي تتفوق وتبدع في إنتاج العلم وتسخير خبرته المعرفية والتراكمية في صياغة جوانب الحياة المتعددة ،وتزويدها بالخبرات المهنية والتجارب الميدانية المستندة إلي الأسس الأكاديمية والدراسة الموضوعية لشتي مجلات التخصص العلمية. ومن ثم ،فإن دور الجامعة في مجتمعها ،ومن وجهة نظر مجتمعية عملية ،يتسع نطاقه ،وتمتد حدوده لتتفاعل مع منظومة من قضايا وموضوعات متعددة ،تعبر في مجملها عن دور محوري للجامعات في مجتمعاتها المحلية والقومية بوجه عام. وهو دور تتداخل فيه قضايا وموضوعات متنوعة مجالاتها وتخصصاتها. فبداية تنتقل أعداد كبيرة من الطلاب وهيئات التدريس ،للإقامة والدراسة والعمل في منطقة وجود الجامعة ،وما يحتمه ذلك من توافر استعدادات مالية وخدمية غير عادية. وهناك أيضاً الأبعاد الاقتصادية المتعلقة بفرص جذب الاستثمارات التجارية نتيجة للمبادرات البحثية الجامعية ،إضافة إلي توفير قوة عمل ،من المفروض أن تكون عالية التدريب والمهارات للشركات التي تجذبها الجامعة بجوارها أو إليها. علاوة علي ذلك ،فهناك أيضاً الدور الأساسي الذي تؤديه الجامعة في إثراء وتطوير المجالات الثقافية والاجتماعية ،وفي إثارة الاهتمام بقضايا السياسة العامة ،بجانب الاتقاء

بالذوق العام ،من خلال المحاضرات واللقاءات الفكرية والفنية العامة والمتنوعة المجالات والأهداف (حلمي ،2004) .

ولكونها مصادر بل معاقل التقدم المادي والمعنوي ومصانع العقول المفكرة ،فإن الجامعات عادة ما تقوم ،وبوجع عام ،بوظائف ثلاث تتكامل فيما بينها ،وتتضمن التعليم والتدريس ،والبحث العلمي ،وخدمة المجتمع. وبينما تأتي وظيفة التدريس عادة علي قمة أولويات الجامعات ،فإن الوظيفتين التاليتين لا تقلان أهمية عنه ،فالبحث العلمي ،يمثل بدوره نتاج الإبداع الفكري والبحثي لأعضاء هيئة التدريس ،كما أنه يعد مؤشرا له أهميته في المقارنة والمفاضلة بين الجامعات وتحديد مكانتها بالنسبة لغيرها. وفي الوقت ذاته ،فإن قيام الجامعات بمهامها في خدمة المجتمع ،إنما يتجاوز في جوهره عملية إمداد المجتمع بالكوادر المهنية والعلمية المؤهلة ،لتقوم بتوظيف البحث العملي ،والاستفادة من تطبيقاته ونتائجه في حل مشكلات المجتمع من جانب آخر (عدس ،1988 : 351).

تثير أبعاد الارتباط والتداخل والتكامل بين هذه الوظائف الثلاث ،كمحاور لعلاقة الجامعة بمجتمعها ،في سياق الخبرة العملية لعلاقة الجامعات بمجتمعاتها - مشكلة تحديد الأدوار والأولويات في الفهم المتبادل للمسئوليات ،التي يقوم بها كل أعضاء هيئة التدريس والجامعة تجاه الآخر. ففي حين قد يري البعض أن أعضاء هيئة التدريس ،وعلي الرغم من قدراتهم الفكرية والتحليلية المتميزة ،نادرا ما قاموا بالتفكير في تلك المشكلة ،أو النظر إليها بوجه خاص أو مستقل ،. . فمعظم الأساتذة عادة ما يأخذون مشكلة دور الجامعة كأمر مفروغ منه ،اعتقادا منهم أن الجامعة ،وعلي نحو ما كانت تفعل عندما دخلوها أول مرة ،لا زالت تؤدي نفس الأدوار والوظائف ،ومن ثم ،يأتي التعليم والتدريس في مقدمة قائمة أولوياتهم ،بينما يكرس البعض الآخر منهم عنايته الفائقة لمهام البحث العلمي ،و يمزج فريق ثالث بين

الاتجاهين من منظور قدرات الجامعة علي الوفاء باحتياجات مجتمعها. وبدورها ،فإن الجامعة ،وكما تظهر الخبرة التاريخية ،قد استطاعت أن تستمر من خلال خلق أدوار جديدة ،وتطوير خليط أو مزيج من الأدوار المتجددة ،لتتلاءم مع ما يطرأ من تغييرات أساسية في طبيعة مجتمعها واحتياجاته العملية. وفي هذا السياق ،يصبح من المنطقي أن يؤدي أعضاء هيئة التدريس أدوارا متعددة ومتنوعة ،وأن تختلف إن لم تتناقض - وربما بشكل كبير أحيانا - معتقداتهم مع الحقيقة الموحدة للأدوار المتنوعة ،بل والمتصارعة أحياناً ،والتي عادة ما يتم تنفيذها (طلبة ،1973: 149) .

لقد أصبغ التحول في سلوك المجتمع نحو العلم والاشتغال به سمة جديدة علي العلم تشكلت به ملامحه الظاهرية ،مع بقاء سمته الأصلية - العلم من أجل العلم- من أهم عوامل ازدهار العلم نفسه ونموه ،وخلق القدرات المبدعة في العلماء ،كما أصبحت سمة العلم الجديدة هي" التطبيق" ،أو بلغة الاقتصاد " العائد السريع" (فرجان ،1998) .

لذلك يصبح من الممكن تفهم الجدل الذي يتصاعد من آن إلي آخر حول طبيعة دور الجامعة ،علي ضوء تنوع القيم والآراء داخل الأوساط الأكاديمية حول الدور المناسب للتعليم العالي في المجتمعات الحديثة ،وبصفة خاصة في بيئة دولية يغلب عليها تفاوت الإمكانيات والموارد ،إضافة إلي شبكة متداخلة من الاختلافات والاضطرابات والصراعات بالغة التعقيد ،والتي تتفاوت مسبباتها وفترات وجودها ،طبقا للجذور التاريخية للصراعات القديمة منها ،بينما يغلب علي بعضها الآخر الجدة والحداثة (مراد ،2004) .

ج . واقع الجامعة الجزائرية

إن نشأة وتطور جامعاتنا الوطنية وأدورها لم تخرج كثيرا في مجملها عن السياق العام لتطور الجامعات في العالم الثالث ،كما أن متابعة أدوارها الوطنية

وإسهاماتها العملية في بناء دولة ما بعد الإستقلال ،إنما تكشف عن سجل حافل بالإنجاز والعطاء المشرف والذي يستوجب دوما التقدير والثناء. ومع التسليم بدور الجامعة وإنجازاتها خلال العقود الماضية من مسيرة التنمية والتطوير ،إلا أن النظرة المتأملة إلي واقع جامعاتنا في سياقها الدولي ،فضلا عن سياقها الوطني أو المحلي ،تكشف عن فجوة يتزايد اتساعها بمرور الوقت بين المأمول والواقع. فالوضع الراهن لحال جامعاتنا ،يكشف عن تزايد مستمر في نطاق واتساع الفجوة بين قدرات جامعاتنا وإمكانياتها الراهنة ،وبين ما هو متوقع ومطلوب منها مواجهته من التطورات المحيطة بها وطنيا و إقليميا ودوليا ،وما تفرضه من تحديات جديدة ومتجددة. فما تزال استجابة الجامعة وأداؤها يغلب عليهما وبوجه عام ،حالة من تواضع معدلات الاستجابة للحاجات التنموية ،وتواضع مستويات العطاء ،قياسا بما هو متوقع منها .

إن مظاهر هذه الفجوة والأبعاد الدالة عليها متعددة الأنواع والمستويات. فعلي المستوي الوطني أو المحلي ،هناك علاقة الجامعة بالمجتمع ،وبسوق العمل ،واحتياجاتهما إلي أساليب غير تقليدية ،وفكر ابتكاري مبدع قادر علي استيعاب ومواجهة تحدياتهما ومشكلاتهما. يضاف إلي ذلك ،تداعيات التوجهات الجديدة لربط التعليم بوجه عام ،والعالي بوجه خاص ،بسياق التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يدور في مجمله في فلك تحرير الاقتصاد والتخفف من أعباء الإنفاق الخدمي العام للدولة ،وما يعنيه ذلك ،ويؤدي إليه من مخاطر علي مكانة الجامعة والتعليم العالي ،وعلي دوره الاجتماعي وعلي وظيفته النهضوية ،بل وعلي مستقبل المجتمع ككل (شرايحة ،1993: 70) .

أما علي المستوي الإقليمي ،فإن تسارع جهود التطوير ومبادراته في نطاق الجامعات الإقليمية والدولية ،تضع الجامعات الجزائرية في وضع لا تحسد عليه ؛ إذ

تتسارع التطورات وتتوالي المبادرات ،التي تجدد معظم جامعات الإقليم والمنطقة من خلالها ذاتها ،وتحقق في إطارها إنجازاتها علي طريق مواكبة متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي ،وبمستويات تقدم نوعي وكمي في الأداء والإنجاز أصبحت معه مكانة الجامعات الجزائرية ودورها في مواجهة غير متكافئة ،وتحديات كثيرة غير مسبوقة.

وفي السياق الدولي تأتي طفرة التقدم العلمي ،ونتاج ثورة الاتصالات والمعلومات وما تفرزه من تغييرات سياسية واقتصادية ،لتضيف بذورها أعباء ومسئوليات جديدة علي الجامعات في العالم ككل ،وجامعاتنا من بينها ،لملاحقة هذه التطورات وتطبيقاتها في مجالات التخصص المختلفة جديدها وقديمها ،وكذلك لعمليات وآليات إنتاج وتداول المعرفة ،وحجم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لذلك ،والمترتبة عليه ،الأمر الذي يجعل جامعاتنا في مسيس الحاجة إلي التجديد والتحديث والتطوير الشامل ،لتتجاوز مكانتها المتواضعة الراهنة باتجاه عالم المستقبل ،ولتأخذ فيه مكانتها ،وتتبوأ دورها ومسئوليتها في قيادة مجتمعها في سياقات العولمة للقرن الحادي والعشرين .

3. الوظائف والأدوار الجامعية في المجتمع المعاصر

التعليم ومواكبة سوق العمل

لقد تغيرت مفردات النظرة إلي التعليم من اعتباره خدمة استهلاكية إلي اعتباره عملية استثمارية. فالتعليم ليس ضروريا فقط لإعداد العناصر المؤهلة اللازمة للتنمية ،لكنه يسهم كذلك في إزالة كثير من العوائق الاجتماعية المعوقة لحركة التصنيع والنمو الاقتصادي ،وفي غرس مقومات القوة العلمية وتثبيت جذورها ،باعتبارها دافعا قويا للتنمية الاقتصادية ،إضافة إلي ما يحدثه الأثر التراكمي العام للارتفاع بالمستوي التعليمي للعنصر البشري ،والأخذ بالتخطيط لعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية(knight ; 2003 :16) .

و تبرز أهمية دور الجامعة في إعداد القوي العاملة ،والوفاء بحاجة المجتمع من خريجها ،الذين يؤدون دورا مهما في تنمية الرأسمال البشري ،الذي يعد بدوره من أهم دعامات وأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا ،فضلا عن دور الجامعة والتزامها بالتأكيد علي المعايير الموضوعية لنوعية الخريج المطلوبة ،والحرص علي أن تتضمن الفعالية والنشاط ،وحب العمل والمبادرة ،وتحمل المسئولية ،واعتماد أسلوب التخطيط المستقبلي ،والإيمان بالابتكار ،والقدرة علي العمل في جماعات كبيرة بعيدا عن الشللية (ت ت إ ع ،2003 : 166) ،فضلا عن اتصافه بالإخلاص لأمته ووطنه ومجتمعه ،ووعيه بأهدافه وقدراته ،والوقوف علي حقائق عصره ،والإلمام بالتحولات الجارية فيه.

بناء على ذلك يستمد إدراك التعليم العالي من منظور الأمن القومي منطقه وأبعاد حجته ،فهو من جانب يؤكد حقيقة أن التعليم العالي استثمارا استراتيجيا لرأس المال البشري ،و يمثل من جانب آخر حلقة وصل محورية بين بنية تعليمية أساسية ومخرجات سوق العمل. إضافة إلي ذلك ،فإن التعليم العالي يرسي الأساس لمرحلة التراكم العلمي والخبرة العملية لخريجيه ،والتي تستند إليها ،فيما بعد مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية ،مما يجعل منه ،وبحق ،نقطة فارقة ليس فقط في مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية ،بل في حياة ومسار المجتمع ككل ،وذلك من خلال إعداد وتأهيل أفراده ،ليدخلوا سوق العمل ،إضافة إلي المجالات الاخري .وهكذا ،فإن الاستثمار في التعليم العالي ،وباعتبار ما يؤدي إليه من زيادة الرصيد المتاح من رأس المال البشري ،إنما يمثل ،وعلي نحو ما يؤكد نايت ويورك ،مصدرا جوهريا ،وقوة دافعة للتنمية الاقتصادية ،من خلال إسهامه في دعم المخرجات المعرفية ،والقدرة علي التعلم لدي الخريجين ،الأمر الذي عادة ما يحظى بتقدير وترحيب أصحاب الأعمال ،حتي أنهم - ودوما - يمارسون ضغوطهم علي

المؤسسات الجامعية ،لتحسين وتطوير مؤهلات التوظيف لدي خريجيها ،بتزويدهم بالخبرة اللازمة للعمل ،وتعريفهم بنماذج وأنواع المشروعات المتنوعة ،وتقديم النصح المهني لهم ،بالإضافة إلي إكسابهم عادة إعداد بياناتهم الذاتية وسيرهم المهنية في شكل ملائم يتضمن تسجيل مؤهلاتهم وخبراتهم العملية (فرجاني ،1998) . وعلاوة علي كل ما سبق ،هناك أيضا دور الجامعة والتعليم العالي ،وعلي امتداد سنوات الدراسة الجامعية ،في إتاحة الفرصة والمجال لتفعيل آليات وعمليات التنشئة السياسية والاجتماعية لطلابها ،وبلورة مفاهيم وقيم ومشاعر المواطنة والولاء والانتماء ،علي أسس قوية من قيم الحوار ،والمبادرة ،وتقدير المسئولية ،والعمل الجماعي ،وتوزيع الأدوار وممارسة القيادة ،وما إلي ذلك من قيم وممارسات ،تسهم مجتمعة في صياغة ومسارات عمليات الحراك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية عبر القنوات السلمية ،فتفضي بذلك إلي استقرار المجتمع ،وتقوي من دعامات تماسكه وتجانسه.

بهذا الشكل تبدو أهمية وظيفة إنتاج المعرفة والبحث فيها ،كمهمة أساسية تتصدر قائمة أولويات الجامعات ومؤسساتها البحثية ،كمجتمعات للمعرفة ينبغي ألا يعلو لديها عائد فوق تعظيم اكتساب المواهب المؤدية لإنتاج المعرفة. وهنا أيضاً يكون ارتباط صلاح المجتمعات وثيقا بدرجة صلاح وتطور المؤسسات الجامعية والبحثية فيما يتعلق بهذه الوظيفة من جانب ،وبدور الجامعات ومراكزها البحثية من جانب آخر ،باعتباره إسهاما جوهريا علي طريق إنتاج المعرفة وتطويرها وتطويعها ،بما يتفق وتلبية احتياجات مجتمعها (ت ت إ ع ،2003 : 166) .

هكذا تتضح أهمية نشر التعليم وبخاصة في مراحله العليا ،ورفع نوعيته وتأكيد جودته ،باعتباره مطلبا استراتيجيا لتكوين رأس مال بشري مؤهل ،راقي النوعية ،يفتح بوابة العبور إلي التقدم في القرن الحادي والعشرين ،ويمثل حافزا

للارتقاء في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما في الحياة العملية (عدس،1988:351). من هنا كانت أهمية التعليم الجامعي في اكتساب المعارف والمهارات المتقدمة في مجالات نقل المعرفة بوجه عام ،وفيما يتعلق بمجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوجه خاص. ذلك أن الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ،تمثل بطبيعتها المجال الطبيعي لنشأة وتكوين المعارف والقدرات المتقدمة في خدمة مجالات النشاط المجتمعي (بعيرة ،2003) ،وذلك لأنها تنشأ - علي وجه الخصوص - لتوليد أو تخليق ونقل المعرفة ،وتطبيقها والاحتفاظ بها. ومن ثم ،يمكن فهم تزايد الاهتمام بالجامعات وتفسير الاتجاه نحو زيادة أعدادها ،حكومية أو خاصة ،استجابة للزيادة المطردة في أعداد السكان وحاجاتهم المتنامية للحصول علي التعليم العالي المناسب ،ولمواجهة احتياجات المجتمع من القوي البشرية المؤهلة علميا وفنيا لمتطلبات التنمية (ت ت إ ع ،2003 : 167) .

التكفل بعملية التطوير

كان تعرض الجامعات وبصفة دائمة ،لضغوط التطوير والتحديث المستمر ،لتفي بمسئولياتها تجاه التوقعات المجتمعية المتزايدة ،ولتضاعف قدراتها علي مواكبة تدفق المغيرات والقوي الدافعة باتجاه اللحاق بركاب العصر ولغته ،وبما يتطلبه ذلك من مبادرات وبرامج للتطوير والتحديث ،عاملا مهما للاهتمام بالنوعية ،تحقيقا لمسارات التميز ،ووصولا إلي الإبداع ونشر وتعميم مقوماته في مجالات التعليم الجامعي ،واعتبار ذلك مدخلا أساسياً للإمساك بناصية المعرفة والتقنية الأحدث في المجتمعات الغربية.

لذلك ينبغي أن تتضمن الغايات النهائية لعملية تطوير التعليم العالي ،وإلي جانب غايات أخري ،التوصل إلي حلول ابتكارية تسهم في تطوير نظم التعليم الجامعي القائمة حاليا ،بحيث يمكنها أن تنتج تعليما أكثر كفاءة ،وأرقي نوعية

،وبتكلفة مادية ملائمة ،من خلال أِشكال مستحدثة من التنظيم وطرق التعلم ،وهما مجالان رحبان للاجتهاد والتطوير بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمع. يدعم ذلك ،ويسانده في الوقت ذاته استهداف ترقية جودة النوعية في التعليم الجامعي ،بل وفي جميع مراحل التعليم ،واكتساب القدرات الأساسية التي تمكن الطلاب من اكتساب مهارات وقدرات التعلم الذاتي المستمر ،إضافة إلي تنمية ملكات التحليل والنقد المؤسس للإبداع والابتكار ،وبخاصة في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،فلا بديل عن تهيئة القدرات البشرية المفضية إلي إقامة مجتمع المعرفة ،وإكساب المتعلمين موجهات السلوك المؤدية إلي السعي نحو اكتساب المعرفة. وحتى تتمكن جامعاتنا من تطوير مسيرة العمل الجامعي والبحث العلمي فيها ،يتطلب الأمر – بداية - رصد عقبات ومعوقات مسيرة تطوير العمل الجامعي ،والتي يمكن إجمالها في مستوياتها المتعددة في مجموعات ثلاث من المشكلات والعقبات كما يلي (حمدي ،2003) :

مشكلة البنية والنظام

يغلب على الجانب البنيوي الافتقار للتنوع وغياب التمايز وانتشار النمطية في جامعاتنا ،ومن ثم تتزايد الحاجة إلي التنويع في بنية التعليم العالي ،ومواكبة احتياجات اكتساب المعرفة ،ومتطلبات التنمية المتغيرة. إن متطلبات التطوير والتغيير في هذا البعد ،تتطلب مزيدا من المرونة ،وتخفيف القيود المعوقة للتحول نحو مجتمع المعرفة والتعلم المستمر ،وإتاحة حرية العودة والدخول إلي نظام التعليم الجامعي. أما الجانب النظامي ،فيتعلق بالقيود النظامية والإدارية المنظمة للجامعات ومؤسساتها البحثية ،وافتقاد التواصل الإداري والقيمي بين القائمين علي شئونها ،الأمر الذي يتطلب تحرير الإدارة الجامعية من هذه القيود المجتمعية ،ومن حافز الربح الاقتصادي ذي التكلفة المرتفعة اجتماعيا ومجتمعيا ،والتزام الدولة

بعدم النكوص عن مسئوليتها في نشر وتجويد التعليم العالي ،كما يجب أيضاً في الوقت ذاته أن يتكامل ذلك مع استمرار مسئولية الدولة في ضبط حافز الربح ،بما يحقق المصلحة العامة ،ويشجع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح. وقد يكون من الملائم اقتراح إنشاء مجالس إشرافية ،لإدارة مؤسسات التعليم العالي إدارة مستقلة ،يدخل في تشكيلها كل من" الدولة ،قطاع الأعمال ،المجتمع المدني ،الأكاديميين " ،وأيضاً إنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي ،واعتمادها ضمانا للجودة (الفهود ،2003) .

- مشكلة التسيير

والذي يحمل حساسية خاصة و يتخذ أشكالاً عدة غير مباشرة مرتبط بقضية ديموقراطية العمل الجامعي وأشكال وصور التعبير عنها ،بداية من نظام اتخاذ القرار الجامعي ومدي استقلاليته ،ووصولاً إلي حرية الطلاب ،وحقهم في الاختلاف داخل الجامعة. ويزداد الأمر تعقيداً وحساسية ،عندما يثار في سياق قضيتي إنتاج المعرفة ونقلها كوظيفة جوهرية للجامعة. فمن غير المتصور ،نظريا علي الأقل ،أن تحقق الجامعة هذا الإبداع والتميز الفكري في بيئة تفتقد حرية التعبير ،واحترام الآخر ،وممارسة حق الاختلاف ،وإرساء الحدود الفاصلة للتدخل في القرار الجامعي ،وهي كلها متطلبات ضرورية لا غني عنها لازدهار العمل الجامعي وتحقيقه لغاياته ووظائفه.

وبالنظر للهرمية التصاعدية للنظام الإداري الجامعي ،غالبا ما يثار الجدل حول هذا البعد في سياق القيادة الجامعية ،وتوجهاتها حول مدي استقلالية القرار الجامعي ،وحدود تبعيته للمستويات القيادية الأعلي. إن المواقف إزاء هذا الأمر عادة ما يغلب عليها الاستقطاب الحاد بين تيارين محددين: يذهب أولهما إلي منتهاه في وصم علاقات نخبة القيادة الجامعية بالتبعية والسلبية ،والنظر إليها كأداة طيعة بيد السلطات الأعلي ،تستهدف الرضا والقبول لديها ،كما قد يتم وصم أفراد هذه

النخبة بافتقاد الأهلية ،والحرص علي الاستمرار في مناصبهم ،وعدم القدرة علي تجاوز الخطوط المرسومة لهم ،مما يفقدهم القدرة علي القيام بدور إصلاحي. وهذا أيضا قضية أخري . وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بهذا السياق ،فكثيراً ما تثار قضية انعزال النخبة الجامعية عن مجتمعاتها ،واكتفائها بالعيش داخل الأبراج العاجية لجامعاتهم ومراكزهم البحثية (فرجاني ،1998) .

ويذهب التيار الآخر وعلي العكس سابقه إلي التشدد في التمسك باستقلالية القرار الجامعي ،والحرص علي تحقيق ذلك في كل مستويات اتخاذه ،وإسباغ صفات القدوة والجرأة والأهلية العلمية والإدارية علي من يتمسك بذلك ،حتي لو جاء ذلك علي حساب العملية التعليمية أحياناً. وبالطبع ،فإن التمسك بالتيار الوسط بين الاتجاهين ،يكون من شأنه تحقيق قدر أكبر من المرونة وتيسير العملية الإدارية ،أخذا في الاعتبار قواعد وضوابط المنظومة الإدارية الكلية ،التي تعد الجامعات احدي مؤسساتها الخاضعة لها ،والعاملة في ظلها.

- الوظائف والغايات والأهداف

الذي يرتبط بالبعد السابق و يتعلق بطبيعة أهداف الجامعة ورسالتها العلمية ،ومدي قدراتها علي الوفاء بها. وهنا ،يبرز أيضاً عدد من المعوقات تحد من قدرة الجامعة علي الوفاء بأهدافها وغاياتها. فمن جهة ،تمثل الجامعة أداة من أدوات دعم وتكريس السلطة القائمة وإضفاء الشرعية عليها ،ويفقدها ذلك أحد أهم شروط استقلالها عن أي مؤثر خارج ليس من طبيعة رسالتها العلمية. يضاف إلي ذلك ،أن الجامعة ،وبسبب ضغوط كثيرة ،لم تعد قادرة علي مواصلة التمسك بضوابط ومعايير الجودة في العملية التعليمية ،فكان أن جاءت نسبة غير قليلة من خريجيها دون المستوي المطلوب من الكفاءة العلمية والفنية ،وبحد أدني من المعرفة التقليدية ،لتملأ الفراغ في مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى. إضافة إلي ذلك ،فإن

عمليات تطوير وتحديث البرامج التعليمية الجامعية ومناهجها ،ولأسباب متعددة ومتنوعة ،لا تسير كما ينبغي لها ،وتتطلب في مجملها مراجعة شاملة ،لتواكب الجامعة بهما مستويات ومعايير أداة المؤسسات الجامعية والبحثية العالمية ،ولتعاود استرداد زمام المبادرة ،والاهتمام بإعداد وتخريج باحثين قادرين علي مواكبة ما يستجد في مجالهم ويبدعون فيه (حمدي ،2003 : 16).

وتماشياً مع مسئولية المؤسسات الجامعية في التحليل والتنظير ،واعترافا بقدراتها أكثر من غيرها في التعامل مع أسباب تخلفها ،وصياغة إستراتيجية واعية للتطوير ،تتضافر الآراء والمقترحات لتشكل في مجملها أساساً صالحاً لإرساء بنية تربوية تعليمية جديدة ،تسهم في تمكين الجامعات ،ليس فقط من تجويد وتوكيد جودة برامج وعملية التعليم العالي ،بل واللحاق بالآفاق المعرفية الرحبة للقرن الحادي والعشرين وترتكز الرؤى في مجملها علي ما يلي :

- البعد الإنساني : ومفاده أن أي منظومة للتطوير يجب أن توجه القدر المناسب من اهتمامها إلي التأكيد علي الالتزام باحترام إنسانية الفرد وكرامته ،والإقرار بمركزيته في العملية التربوية ،ودون أن يعني هذا تخفيض مستوي الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني ؛إضافة إلي الاهتمام بإثارة روح التحدي لدي طالب العلم أو الدارس كإنسان ،وبناء قدرته علي صنع مصيره ،والتسليم بأن المعرفة الحديثة هي قوة بذاتها ،وأنه لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التنافسية العالية التي يشهدها العالم الحديث ،والتأكيد أيضاً علي إعلاء قيمة الحوار الذي يمكن أن ينتهي بالاختلاف الخلاق ،بدلاً من حتمية الاتفاق ،وعلي ألا يشكل ذلك مساساً بالعقائد والقيم العليا.

- إنتاجية التعليم وترسيخ قيم احترام العمل، والالتزام بالإنتاج والمعرفة،والتنافس والتميز ،وترغيب الشباب في العلوم التطبيقية والممارسة العملية.

- الإدارة الديمقراطية ودعم استقلالية الجامعة من الناحية المادية والتمويلية وكذلك في نواحي الإمكانيات العلمية والفنية ،والتأكيد علي التفاعل الخلاق بين أعضائها من جانب ،وبين الجامعة ومجتمعها ككل من جانب آخر.

- الانفتاح علي الجامعات الأجنبية والانفتاح علي تجارب الغير ،والاستفادة من خبراتهم العالمية ،بما يدعم فرص الجامعة في الإبداع والابتكار ،والإسهام بدورها في حلقات التراكم المعرفي العالمي (Milliken ; 2004 ,17).

البحث العلمي

واكب دخول القرن الحادي والعشرين حدوث تغير هائل فيما يطلق عليه " النموذج المعرفي المرشد" ،وهو ما يؤثر بشكل كبير علي الأطر المرجعية ،المتعلقة بطريقة الحياة والعمل والمجتمع ،وكيف يتم النظر إلي كل هذه المجالات ،وكيف يتم تنظيمها... وما شابه ذلك من أسئلة ،تعكس أبعاد هذا التحول الهائل ،والذي عبر عن نفسه من خلال مجموعة من التغيرات العالمية التي تشمل العالم بأسره. وباعتبارها المؤسسة المعنية بإنتاج المعرفة ،واستنادا إلي شبكة علاقاتها العضوية بالمراكز والمؤسسات البحثية الجامعية ،فقد أصبح علي الجامعة أن تواجه مسئولياتها تجاه عديد من المشكلات التي أفرزتها تداعيات التحول في النظام المعرفي العالمي في مجال البحث العلمي ،والتي تتبلور فيما يلي:

1. تحول التعليم إلي سلعة خاصة ،بدلاً من كونها مسئولية وخدمة عامة ; Yitang) (122 , 2004 ،يضاف إلي ذلك تداعيات ظاهرة العولمة وثورة التكنولوجيا الرقمية ،واشتداد المنافسة العالمية ،وتزايد الاتجاه نحو تسويق التعليم العالي ،وتعديل سياسات القبول به ،وتطور أساليب مشاركة الجامعة في المجتمع (فرجاني ،1998) ،وتزايد الاهتمام العام بالتعليم العالي وقضايا تطويره المتنوعة (أبو عوف ،1973 : 49).

2. تفاقم مشكلات التعاون مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الأجنبية: وترتبط هذه المشكلات في جوهرها بمشروعات واستراتيجيات ومقترحات تطوير التعليم في بلادنا ،والتي تكرر الحديث عنها خلال العقدين الأخيرين. إن نطاق وآفاق التعاون المرتبطة بهذه المشروعات ،يؤكدان التزايد المستمر في أعداد ونوعيات المشروعات البحثية المشتركة ،وبرامج التبادل الأكاديمي ،وإعداد وتنفيذ مشروعات تطوير التعليم الجامعي بمجالاتها المتنوعة ،كإنشاء برامج أكاديمية مشتركة ،ومشروعات تدريب أعضاء هيئة التدريس ،واستحداث برامج الاعتماد وتوكيد الجودة ،وغيرها من مشروعات مماثلة.

مما لا شك فيه أن إيجابيات هذه العلاقات كثيرة ومتنوعة. فهي تتضمن الانفتاح علي مدارس الفكر الأجنبية ،بما يتيحه من فرص للتفاعل والاحتكاك العلمي بين أعضاء هيئة التدريس ،وإقامة علاقات تعاون أكاديمية وبحثية بين الأقسام والكليات الجامعية ونظيراتها في الخارج. إضافة إلي ذلك ،فهناك أيضاً فرص ومشروعات تحديث البرامج التعليمية القائمة بالجامعات الجزائرية ،واستحداث برامج وتخصصات جديدة. وهذا فضلاً عن إثراء الخبرات العلمية والإدارية والإنسانية المشتركة بين الجانبين ،من خلال تنظيم المؤتمرات ،وإقامة الندوات العلمية ،وإجراء البحوث المشتركة ،وبرامج التبادل الطلابي ،ومنح الدراسات العليا ،وغير ذلك من إيجابيات ذات مردود علمي وحضاري إنساني شامل. وهناك أيضاً أكثر الايجابيات أثراً وأهمية ،وهو المتعلق بتدبير بعض الموارد المالية الإضافية لأغراض الإصلاح والتطوير ،وعمليات تحديث الأجهزة العلمية والمعامل والمكتبات وشبكات المعلومات ،وغيرها من متطلبات تجويد البيئة العلمية والدراسية بالجامعات.

3. ضعف الاستفادة من إمكانيات وقدرات المراكز البحثية الجامعية في مجال إجراء الأبحاث والدراسات حول الظواهر والتفاعلات التي تحدث في المجتمع ،والتي تهدف

في مجملها إلي تعميق الفهم بالمجتمع ،وتأصيل جذور المعرفة بمؤسساته الاجتماعية ،والتربوية والاقتصادية ،كذلك الإسهام في عمليات صنع وتوجيه السياسات العامة في مجالاتها التنموية وغيرها ،وتعزيز الهم لما يحدث في المجتمع من ناحية وتوجيه حركته المستقبلية من ناحية أخري.

ويأتي تواضع حجم التعاون بين المؤسسات والمراكز الإنتاجية ،في قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الخدمية والمجتمعية من جانب ،والمؤسسات البحثية الجامعية من جانب آخر ،والذي من المفترض أن تقوم فيه المراكز البحثية بتقديم خبراتها العلمية والتطبيقية ،للإسهام في إيجاد الحلول الملائمة لحل هذه المشكلات من جانب ،ولتقديم المقترحات اللازمة لتطوير وتحديث العمليات الإنتاجية في تلك المؤسسات من جانب آخر. ومع أن هذا الدور هو ما يجب أن تقوم به المؤسسات البحثية الجامعية ،إلا أن أوجه قصورها بصدده قد دفعت كثيرين إلي القول بأن دور المؤسسات البحثية في مجال السياسات والقضايا العامة ،وفي أفضل أحواله ،ما زال دون المستوي المطلوب ،إن لم يكن مفتقداً يعاني من قصور تخصيص الموارد اللازمة له ،ومن ثم ،محدودية وتواضع مشاركته وإسهاماته في جهود التنمية (تقرير جامعة ميتشيغان ،2003).

الدور الاجتماعي للجامعة

تنشأ الجامعات لتوليد وصناعة ونقل المعرفة ،وتطبيقها وتطويرها والاحتفاظ بها ،وتحقيق هذه المهمة إنما يتم عبر الوظائف الجامعية الأساسية: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وهنا يبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية مجتمعاتها ،ومن ثم فإن حديثا عن التنمية في غياب دور فاعل للجامعة ،يصبح حديثاً ناقصاً ومبتسراً. إن علاقة التعاضد هذه بين الجامعة والتنمية ،تستمد جذورها من روافد عدة: يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر لمفهوم

وعملية التنمية باعتبار ما يمثله كرأس مال معرفي وبشري للعملية التنموية من جانب ،وكونه وسيلة التنمية وغايتها من جانب آخر. وهنا تبدو مثالب وخطورة ضعف مستوي خريجي الجامعة ،وتواضع قدراتهم واستعداداتهم ،في إضعاف وإعاقة دور الجامعة ،وبالتالي سلبها أهم مصادر فاعليتها وقدرتها علي المبادرة. الرافد الثاني يتمثل بدوره في إنتاج ونقل المعرفة وتطويرها والاحتفاظ بها ،باعتبارها جوهر ولب العمل الجامعي ،والمتمثل بدوره في الإبداع الخلاق ،وفي تفسير الظواهر بما يتجاوز التبريرات المبسطة ،وفي الاتصال الفعال المنجز لهدفه أي توصيل المعرفة ،وكل ذلك قائم علي محتوي مجالات علمية أصيلة ومنهج متبع في دراستها ،وعلي التعاون بين هذه المجالات. أما ثالث الروافد ،فيتعلق بالالتزام القيمي للجامعة بألا تتقاعس عن القيام بمسئولياتها الفعلية والواجبة ،في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ،وبصورة متكاملة تسهم مجتمعة في بناء المواطن واحترام آدميته ،لتتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية في تأهيل الطلاب للحصول علي درجاتهم العلمية. وأخيراً ،فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته ،ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة مجتمعاتها؛ بأن تكون قادرة علي تخريج مواطن قادر علي فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى ،وعلي حل مشكلات التنمية ،وإقامة المجتمع وقيادته نحو التقدم والازدهار (حلمي ،1973 : 26).

وبالنظر للطفرة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة ،وتزايد معدلات التنافس بين الجامعات ،نشأت الحاجة إلي إعادة تعريف العمل الجامعي ومتطلبات التميز بين الجامعات ،فكان ظهور مفهوم جامعة التميز والسبق Outreach University ،للدلالة علي الجامعة التي تنتج المعرفة وتنشرها وتطبقها وتحفظها وتحافظ عليها ،من أجل الفائدة المباشرة لأطراف أخري كالمجتمع والشركات والأفراد ،حيث

يعيشون أو يعملون. إن التميز والسبق هنا يغطي كل الوظائف المتعلقة بالمعرفة؛ فهو يشمل ،علي سبيل المثال ،إنتاج المعرفة (دراسات التدخل العلاجي) ،أو نقلها (التعليم المستمر لأصحاب المهن) ،أو تطبيقها (المساعدة الفنية) ،أو حفظها (تصميم وتنفيذ قواعد بيانات إلكترونية لحفظ المعلومات) ،شريطة أن يتجاوز تقديم الخدمة مجرد توصيل المعرفة بالطرق الروتينية المتكررة ،ليتم من خلال ذلك امتداد نشاط الجامعة إلي أماكن أخري غير الحرم الجامعي ،وإجراء البحث المتعلق بمشاكل حقيقية للمجتمع ،وتقديم الخدمة إلي عملائها ومتلقيها في أماكن إقامتهم. وهكذا ،فإنها جامعة تسعي للوصول إلي المستفيدين منها ،ولا تنتظر مجيئهم إليها ،كما أن في قيامها بهذه الوظائف تحقيقاً للمصلحة المباشرة لجمهور خارجي ،وتعبيراً في الوقت ذاته عن احدي صيغ تواصل الجامعة مع مجتمعها ،وشكلاً من أشكال العمل الجامعي تتقاطع فيه ثلاثية أدوار ووظائف الجامعة: التدريس ،والبحث العلمي ،والخدمة ،والتي تتضمن في مجملها توليد ،ونقل ،وتطبيق ،والاحتفاظ بالمعرفة ،بطريقة تتصف بالاتساق مع الجامعة ومهامها (جلال ،2004) .

إن تحليل أبعاد التطور في دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع يمكن من إلقاء الضوء علي متطلباته علي النحو التالي:

- **تطوير فلسفة ورسالة الجامعة** لتستهدف في إطار استشرافها للمستقبل وصياغة قواعد حركته وتطوره ،إعداد وتقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية ،والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية للفرد بما يتفق مع مواهبه ورغباته ،ورفع مستوي تنشئته وبنيته الثقافية والفكرية السياسية ،بما يضمن قدرته علي تصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المنافية للقيم العلمية للعصر ،وبما يؤهله لاتخاذ قرارات حكيمة في دولة ديمقراطية. وهكذا فإن هدف التعليم الجامعي لم يعد مقتصراً فقط علي إعداد القوة العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد

الوطني كوظيفة وحيدة للتعليم الجامعي تؤدي إلي التقدم الاقتصادي (عمار ،2004).

- **شمولية الدور المجتمعي للجامعة** واتساع نطاقه ليشمل مجالات النشاط المختلفة " اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية تكنولوجية " ،تماشياً مع فلسفة السبق والتميز ،كأساس لخروج الجامعة إلى مجتمعها والتعرف على احتياجاته ،وتسخير قدراتها وإمكانتها العلمية والبحثية للاستجابة لمتطلباته. فضلاً عن توظيف الإمكانيات المعرفية للجامعة في مختلف مجالاتها العلمية والتكنولوجية ،والعمل علي تطويرها وتطبيقها في مجالات صنع السياسة العامة ،وتقديم المعونة العلمية والفنية واقتراح الحلول التطبيقية لمشكلات عمليات التطوير الدائمة لجوانب الحياة المتنوعة ،وفي تشخيص مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتحليل مسبباتها ،واقتراح الحلول العلمية الملائمة بما يتفق مع روح عصر الثورة العلمية والمعرفية المعاصرة.

- **تطوير مفهوم وآليات الدور الاقتصادي والتنموي للجامعة** ،لتصبح الجامعة بيت خبرة للاستشارات والمساعدة وتقديم المعونة والخبرات المتنوعة ،استنادا إلي قدراتها العلمية وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة ،وتوظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة ،من خلال إرساء علاقات التعاون وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة والزراعة وقطاع الأعمال ،إضافة إلي القطاعات الخدمية وحماية المستهلكين ومؤسسات المجتمع المدني.

فالجامعة وعلى هذا النحو لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية ،بل تؤكد علي جدارتها به وحيوية علاقاتها المجتمعية بعملية التنمية. كما يساعدها ذلك علي التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة التي لا تري في الجامعات إلا العبء المالي

علي الحكومة ،وكمجال للإنفاق يفتقر إلي عائد أو مردود اقتصادي سريع ومباشر ،فضلاً عن كونها مؤسسات غير منتجة.

ذلك أن معالم ومجالات الدور الجامعي في خدمة المجتمع إنما تأتي شاملة لأدوارها الثلاثة : التعليم ،والبحث العلمي وخدمة المجتمع ،ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا. فالتدريس والتعليم الخلاق يعتمد أساساً علي البحث العلمي ،كما أن التدريس والبحث في أوسع معانيهما ،يمكنان الجامعات من دورها في نشر وتشجيع وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة ،التي تمكن من النهوض بالإنسان إلى أعلى ملكاته ومؤهلاته الطبيعية والمادية ،فتكون بذلك قادرة علي تخريج المواطن القادر علي فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى وحل مشكلات التنمية والإسهام في بناء مجتمع عصري وقيادته نحو التقدم والازدهار ،وتلك في مجملها أهداف تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني في مجموعه وتدعم تيار التنمية الشاملة في البلاد.

تطوير الجامعة : رؤية نظرية

الحديث عن دور الجامعة ،ومتطلبات مواكبتها لعصر العولمة والمعلوماتية ،والأخذ بأسباب وناصية التقدم التكنولوجي ،وتعظيم استفادتها من ثورة الاتصالات ،هو حديث يستدعي - بدوره - نقاش وتحليل منظومة مفاهيمية شاملة تختص بعمليات التغيير الاجتماعي ،ويندرج تحتها شبكة متداخلة من المفاهيم المتعددة مثل الإصلاح ،والتغيير ،والتحديث ،والتطوير ،والتقدم ،والتخلف ،والتنمية ،وغيرها من مفاهيم وعمليات وآليات تختص بشرح وتفسير مراحل التغيير الاجتماعي المخطط في المجتمعات الإنسانية ،والتي عادة ما تستهدف تحقيق معدلات أداء ،ومستويات إنجاز تكون أكثر ارتقاء وتقدما (في الأداء ،أو الإنتاج ،أو الخدمة ،أو مستوي المعيشة

أو غيرها...) ،مقارنة بما كان سائدا قبل تنفيذ البرنامج ،وطبقا لمجال ومعدلات الاستهداف التي تبتغيها خطط وبرامج التغيير.

يهتم الباحث شوقي جلال بالتطوير ،باعتباره "تغيرا كيفيا على صعيد رأسي ،يتمثل في انتقال المجتمع من طور إلى طور ،من حيث الإنتاج وأدواته والثقافة والعلاقات الاجتماعية ،وهيكل المؤسسات ودورها في القوانين الاجتماعية الحاكمة ،وفاعلية الإنسان العام كقوة مشاركة إيجابية وبناءة ومسئولة ". بينما يقتصر مفهوم الإصلاح من وجهه نظره على " إدخال تعديلات علي بنية أساسية قائمة ،وغير مطلوب تغيرها أو تجاوزها " ،في حين تعني التنمية في رأيه تغييراً كميا علي صعيد أفقي ،مع الحفاظ على البنية الاجتماعية الأساسية والواقع الثقافي وهيكل العلاقات ". وهنا تتقارب وجهة النظر هذه مع سي بلاك حيث ميز بين ثلاث مراحل مهمة يمر بها أي مجتمع في الطريق لهدفه في إطار عملية التطوير: في الأولى يطور هذا المجتمع قيادته ،بحيث تصبح قيادات حديثة...؛ أما في الثانية ،فيغير هذا المجتمع نظامه الاقتصادي والاجتماعي ،نتيجة لذلك تتناقص حياة الريف ،ويرحل سكانه للمدن التي تتسع وتنمو ،خصوصا وأنها تحتوي المصانع المهمة ،أما في المرحلة الثالثة والنهائية يتكامل المجتمع ويصبح ولاء الفرد للدولة بدلاً من العائلة والقبيلة. يضاف إلي تلك التحولات ،ما ذكره ليفي من فروق بين أفراد المجتمعات الحديث والمجتمعات التقليدية ،والتي حددها بأربعة تتضمن في المجتمعات الحديثة ،وهي :العقلانية ،وما هو عام ،والدقة في التعبير ،بالإضافة إلي التجنب ،في مقابل ،وعلي التوالي :التقليدية ،وما هو خاص ،والتشعب ،والحميمية في المجتمعات التقليدية (ناصف ،2004) .

و يفضل الباحث حامد عمار ،استخدام مفهوم "الإصلاح " ،وبخاصة "في مواقع ذات أولوية وأهمية إستراتيجية لإحداث عملية التغيير ". ويفسر ذلك بأن "الاستخدام الشائع يطلق علي مثل هذه الحركة تعبير (التغيير الجذري أو التغيير الشامل)

،والواقع أنه لا يمكن أن تقلع مؤسسات وأساليب حياة من جذورها مرة واحدة ". لذا ،فإن تعبير الإصلاح ،أو التغيير باختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية إستراتيجية في إحداث التغيير ،هو المنهج التخطيطي الرشيد. فاختيار هذه المواقع الإستراتيجية (سياسية ،اقتصادية ،اجتماعية) ،"سوف يؤدي إلي إحداث تأثيرات وتداعيات فيما يتشابك معها من مؤسسات أخري ،وتتوالى بتأثيراتها في تموجات تتسع دوائرها ،ليؤثر التحول الأساسي فيها إلي تأثيرات لاحقة في المؤسسات والمشكلات الأصغر ". وهنا يمكن النظر إلي الجامعة باعتبارها واحدة من أهم هذه المواقع الإستراتيجية ،التي إن صلحت انتقل هذا الصلاح إلي غيرها من المؤسسات ،عبر مجهود أساتذتها وتأثيرهم في المجتمع وما توفره من خريجين. كما يضيف د. عمار ميزة أخري لمفهوم الإصلاح بأنه " يتضمن تحركاً وتحريكاً لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مثيرتها السائدة إلي صورة مغايرة ". ذلك أن الإصلاح عملية ترد علي بنية Form حدث لها تشوه deform لإزالة هذا التشوه ،عن طريق تصحيح الخطأ ووضع حد له ،والتخلص من العيوب. وقد تكون تجاوز لسوء أداء وظيفي ،أو زيادة في كفاءة وفعالية ما هو بالفعل صالح. ويدعو د. عمار إلي توأمة التعليم للثقافة ،فكل منهما منبع ومصب للآخر ،ومن ثم تصبح المنظومة الثقافية مصدراً ومنبعاً من أهم مصادر المنظومة في مضامينها وأدائها. وفي الوقت ذاته يعود التعليم ليصب في الرصيد الثقافي ،من خلال خريجيه بما يشيعونه من فكر ورؤى ،وبما ينتجونه من كتب وأبحاث وبرامج تبثها مختلف وسائل الإعلام والاتصال وأجهزة الثقافة.

من جانبه يركز ،الباحث أحمد ناصف على المتطلبات المحورية لتحديث بناء المنظمات التعليمية المعاصرة ،فيري أن عملية التحول من المنظمات التعليمية التقليدية إلي تلك " المستحدثة القائمة علي استخدام الأنظمة والتقنيات ،والأساليب المعلوماتية والاتصالية الفائقة ،تتطلب توافر عدد من المتطلبات المحورية من

النواحي البنائية والتنظيمية والفنية والتقنية والاجتماعية وغيرها ،والتي تعمل علي انصهار أو اندماج كافة الكيانات القائمة ،لتحقيق الغايات المستهدفة في بناء المنظمات الرقمية القائمة علي مراصد المعرفة في القرن الحادي والعشرين (ناصف ،2004).

هكذا يمكن القول بأن مفهوم وعملية التطوير في سياقها الجامعي ،ودون كبير تقيد بالمسمي الذي قد يطلق عليها ،لابد وأن تندرج تحتها منظومة شاملة ومتكاملة المقومات والمتطلبات :فلسفية وقانونية ،هيكلية وتنظيمية ،مالية وفنية ،مهنية ونوعية ،وبشرية أو إنسانية و قيمية .ويمكن تحديد بعض هذه المتطلبات كما يلي:

- إعادة بناء فلسفة ورسالة الجامعة كمنظمة تربوية وتعليمية ،تنطلق من الإيمان بأن التعليم استثمار في القيم والموارد البشرية ،وتؤمن بأن التعليم الجامعي أداة السيطرة والتحكم والتوجيه للمستقبل ،وأنه وسيلة الدولة لدعم سيادتها وتعظيم عائداتها من الاعتماد المتبادل علي- ومع- الغير.

- يجب بلورة أهداف العملية التعليمية علي أسس من تربية الموهبة العلمية ،وصقل وإنضاج الكفاءة وتنمية القدرات النقدية ،وتمكين الخريج من استيعاب حقائق ومتغيرات عصره ،والانتقال من آليات التلقين والاستظهار ،إلي عمليات التفكير والإبداع.

- تطوير نظم الإدارة الإستراتيجية الجامعية ،بما يحقق سرعة اتخاذ القرارات بين المستويات الإدارية تحسيناً للأداء ،وضماناً للاستخدام الجيد للتقنيات والأنظمة المعلوماتية والاتصالية ،بما يتيح مرونة عمليات التخطيط الاستراتيجي ،وإدخال التعديلات التشريعية الملائمة لتحرير الإدارة الجامعية ،وتمكينها من أداء مهامها.

- توفير وتنويع مصادر التمويل والاستثمار اللازمة ،وتأمين استمراريتها ،وترشيد الإنفاق ،وتوجيه قدرات البحث العلمي الجامعية ،لتنمية الموارد الاقتصادية والحفاظ عليها ،ضماناً لاستدامة عملية التنمية التعليمية والبحثية.

- برامج التدريب ،وتوكيد الجودة ،وصقل المهارات ،وتطوير الأداء العلمي والفني والسلوكي والإداري للقائمين علي العملية التعليمية والإدارة الجامعية ككل ،وتطبيق مفاهيم الجودة الكلية في أداء ومخرجات أعمالهم.

- الاستخدام الجيد للتقنيات والأنظمة المعلوماتية والاتصالية ،وتنمية ثقافة العمل الجماعي ،ومهارات القيادة والإبداع ،وتأصيل روح الولاء والانتماء والدافعية (عليوة ،2004).

- ضوابط ومعايير التطوير

تيتمر وعلي مدي سنوات عديدة مضت جهود جادة تستهدف تغيير وتطوير النظم والمناهج والبرامج الدراسية الجامعية ،إذ أن بعضها يعاني من أعراض الجمود ومجافاة التغيير منذ عقود غير قريبة من الزمن. وهنا تثار أسئلة جوهرية حول نوعية وماهية وأهداف ونطاق ومدي التطوير المطلوب إدخاله ،وكيفية وآليات وشكل التغيير ،ومدي توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتفعيله. وبالطبع لا يخلو الأمر من مجادلات ذات طبيعة سياسية أكثر منها فكرية أو أكاديمية ،وبخاصة عندما تبرز محاولات للانتصار لوجهة نظر بعينها ،أو لإسقاط أو فرض اختيار معين لتعديل وتطوير المناهج ،أو أن يطغي تصور معين علي تصور آخر بحسب وجود وضع خاص لفرع معين أو لغة خاصة بما يتعارض مع التوجه العام حول تطوير المناهج والبرامج. وهنا ،فإن معيار أو معايير الاختيار يجب أن تأخذ في اعتبارها الضوابط التالية.

- تحقيق التواصل والاستجابة الموضوعية إلي الاحتياجات والمتطلبات العلمية والأكاديمية الحديثة ،والتي في غيبتها لا تتمكن الجامعات من التوصل إلي تحقيق

الوفاء بمتطلبات الاعتماد والجودة العالمية ،وتطوير مخرجات العملية التعليمية ،أو أداء وظائفها المنوطة بها.

- مواكبة ما يريده المجتمع من الجامعة ،فمن غير المتصور إمكانية حدوث التطوير في غياب المجتمع. وهنا تثار أيضاً عدة قضايا وتساؤلات مهمة:

- مراعاة غياب الاتفاق العام بشأن أبعاد وحدود عملية دمج الجامعات الجزائرية في نظام التعليم العالمي ،وبخاصة أن هناك اختلافاً عملياً وجوهرياً في توجه ومضمون وظيفة التعليم العالي في المجتمعات المتقدمة ،مثل فرنسا وبريطانيا أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية ،عن نظيراتها في مجتمعات الدول النامية.

- مدي وإمكانية دمج الجامعة في سوق العمل إن جاز التعبير ،في ظل افتقاد الظروف والشروط المؤهلة داخل عديد من هذه الجامعات ذاتها ،والتي قد لا يمتلك الطالب فيها ،أو كليته ذاتها ،مقومات التواصل التي تيسر له الاستفادة من إمكانيات وفرص التواصل التكنولوجي ،وتوظيف إمكانيات شبكة المعلومات الدولية في عمليتي التعليم والتعلم الذاتي. كما قد تكون هناك بعض كليات في الجامعة الواحدة لا تنعم بترف التواصل تكنولوجيا بينها علي شبكة معلومات الجامعة ،أو لا يستطيع الطالب فيها أن يعرف ماذا يوجد في مكتبة الفرع الآخر من الكلية التي ينتمي إليها.

- الوقوف علي مدي وموضع التماثل المطلوب تحقيقه مع البرامج العالمية ،في وقت لم تكتمل فيه ،مقومات الانفتاح التكنولوجي والبحثي بين الجامعات الوطنية ،إن لم يكن بين كليات الجامعة الواحدة ،أو أقسام الكلية الواحدة ،إضافة إلي ضغوط العمل والأعباء المتزايدة التي تنقل كواهل كثير من أعضاء هيئة التدريس ،والتي تشكل بدورها عائقاً ذا طبيعة فردية أو جماعية ،تحد بدورها من فرص انفتاح الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وتواصلهم تكنولوجياً مع الغير.

- مسألة التطوير وأولويات وظيفة الجامعة

تختلف وجهات النظر في ترتيب وظائف الجامعة و أولوياتها ،ففضلاً عن كونها تقليدياً مكاناً للمعرفة أولاً وأخيراً ،هناك أدوار متعددة للجامعة ،مثل دورها كبوتقة انصهار يتحقق فيها دعم الوحدة الوطنية. وهناك دورها في إعداد وتخريج العناصر البشرية المؤهلة لسوق العمل ،وهو دور قد يثير تحفظ البعض عليه ،اعتبار الجامعة نشأت كمكان لإنتاج المعرفة أولاً ،ولم تنشأ أصلاً لتتطابق مع سوق العمل ،وإن جاءت أدوارها الأخرى ،في خدمة هذا السوق والتناغم معه ،وغير ذلك مما يوكل إليها من مهام. وعلي العكس من هذا التحفظ ،فهناك من يتحفظ علي الدمج الذي يجري كثيراً بين الوظيفة المعرفية للجامعة ،ووظيفتها الإنتاجية وعلاقتها مع السوق ،ليذهب إلي إعطاء الأولوية إلي جانب السوق علي الجانب المعرفي ،مما يعطل وظيفة الجامعة ،وذلك في الوقت الذي يتشدد فيه البعض وجوب المحافظة علي هذا الدور المعرفي.

وبرغم منطقية وجهات النظر هذه ،فإن علاقة الترابط والاعتماد المتبادل بين منظومة الوظائف الجامعية الثلاث أمر لا شك فيه؛ فهي تدعم بعضها بعضاً ،وتسهم في تطويره ،وهو أمر يجب أن يستند إليه تطوير السياسة العامة للتعليم الجامعي ،إلي جانب عدة اعتبارات ترقي لمستوي ثابت ومقومات استقرار التعليم العالي ،وهي تتضمن كلا مما يلي:

- تطوير النظرة إلي التعليم العالي ،بل والتعليم ككل ،باعتباره استثماراً استراتيجيا في القوي البشرية والأمن القومي ،والاستفادة من خبرة العلماء ورجال الجامعات في التخطيط المستمر للتعليم وتطويره.

- التقدير العام لقيمة العلم والعلماء ،ومواصلة الاستعانة بخبراتهم وبنهجهم العلمي في خدمة قضايا التنمية والتطوير ،من خلال الربط الدائم بين الجامعات والبحث العلمي.

- تشجيع ومواصلة الانفتاح علي المدارس الفكرية الأجنبية من خلال قنوات متعددة ،كالتوسع في البعثات ،وترشيد الاستفادة من المنح...؛ اتفاقيات التبادل والتعاون العلمي ،. ..؛ تطوير وترشيد استخدام مجانية التعليم العالي ،والتمسك بتكافؤ الفرص ،وتبني برامج خاصة لاكتشاف ورعاية الموهوبين.

- الموارد المالية والتمويل

عادة ما ينظر إلي هذه المسألة ،في إطار التزايد المستمر في تحول المجتمع نحو فلسفة الاقتصاد الحر ،والآخذ بآليات السوق ،واستمرار تخفف الدولة من أعباء الإنفاق العام. وقد بدأ ارتباطها بعملية التطوير في الإطار الجامعي ،وعلي استحياء في صورة مبادرات وعمليات تحول نحو الخصخصة المقنعة من خلال برامج التعليم الجامعي ،والتي تقدم عادة تحت مسميات " برامج تعليم خاصة" ،أو "وحدات ذات طابع خاص"؛ بمعني أنها قد تصمم خصيصاً لمواجهة احتياجات سوق العمل من تخصصات بذاتها ،أو خدمات أو مهارات بعينها ،أو لتقديم الخدمة التعليمة بلغات أجنبية للقادرين علي دفع المقابل المادي ،أو لإتاحة فرصة التعليم الجامعي بأجر لفئات عمرية أو مهنية معينة خارج السياق التقليدي لخريجي التعليم العام. وعادة ما يتم تبرير تلك البرامج في سياق زيادة مصادر وفرص التمويل الذاتي للجامعات ،وتوفير موارد مالية إضافية تساعدها علي مواجهة تزايد الأعباء الإضافية لبرامج التعليم المجانية.

إن المخاوف من تنامي هذا التوجه ،والانتقادات الموجهة إليه ،آخذة في التزايد لأسباب متعددة من أهمها:

- عدم كفاية الضوابط الحاسمة ،التي تحد من محاولات رأس المال لاستغلال حاجة بعض الموسرين مالياً للشهادات الجامعية ،واعتبارها مجالاً مفتوحاً للاستثمار.

- افتقار بعض هذه البرامج لمستويات الجودة والجدية اللازمين لضبط مضمون وشكل هذه العمليات التعليمية.

- تراجع معايير الكفاءة والقدرة العلمية ،لصالح القدرات المالية علي مواجهة أعباء الحصول علي الشهادة.

- وهناك أيضاً المخاطر الكامنة علي ديمقراطية التعليم ،وتراجع فرص التعليم للفئات غير القادرة مادياً.

ومع تقدير أهمية الاعتبارات المالية في إنشاء مثل هذه البرامج والوحدات ذات الطابع الخاص ،فإن هذه التحفظات وبخاصة فيما يتعلق بديمقراطية وحق التعليم وجودته ،يمكن التعامل معها ،ومواجهتها بمزيد من جدية الالتزام بالمعايير الأكاديمية والموضوعية ،وبمعايير الشفافية في اتخاذ القرارات وإقرار السياسات التعليمية ،بالإضافة إلي مواصلة برامج تأكيد الجودة والاعتماد ،ورفع كفاءات ومهارات أعضاء هيئة التدريس ،ضماناً لمستويات جودة المضمون العلمي ،وأداء هيئة التدريس ،والتقيد بضوابط اعتماد البرامج التعليمية والخدمية ،وتخصيص نسبة من العائد المالي لهذه البرامج كمنح دراسية مجانية تقدم للأوائل والتميزين علمياً بهذه البرامج التعليمية .

صياغة مفردات البنية الثقافية وتشكيل منطلقاتها

يكون هدف ذلك تكوين المواطن المشارك في نظام حكم صالح بكل شروطه ومقوماته. في مقدمة أسباب هذا المطلب ،تأتي ظاهرة العولمة بكل ما تتيحه من فرص ،وما تفرضه من مخاطر وتحديات وأزمات متشابكة ،تبرز في مجملها ضرورة وحجم التغير المطلوب ،ومن ثم ،مدي الحاجة إلي بناء قدرات وتنمية مهارات الإنسان ،ليستطيع أن يتعامل بذكاء واقتدار مع كل هذه التحديات. في هذا السياق ،تبدو أهمية مفهوم المواطنة وارتباطه اللصيق بمشاعر الوطنية والانتماء والولاء

،التي يتم غرسها لتنمو و تترسخ في عملية تراكمية معقدة ،تعكس عمق ارتباط الإنسان كمواطن بأرض محددة تتحدد هويته بعلاقته بها واتخاذها وطناً له ،وتتدفق مشاعره بالولاء والانتماء تجاه كل هؤلاء الذين يشاركونه العيش علي هذه الأرض واتخاذها وطناً لهم ،وقد تحدد كيانه التاريخي ،ونطاقه الجغرافي ،وامتداده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. بهذا المعني يبرز مفهوم المواطنة ،وتنمو مشاعر الوطنية ،ليس فقط في مواجهة القوة الطاغية للعولمة ،ولكن أيضاً كأساس قوي للتفاعل معها والتوجه بثقة نحو المستقبل ،في إطار من الحوار والانفتاح علي الآخرين.

- تطوير مجالات وآليات المشاركة الطلابية

ويمكن تحقيق ذلك في العديد من المجالات الجامعية المتعددة مثل:

- تدريب الطلاب والشباب بوجع عام علي الممارسة الواعية ،تحمل المسئولية ،والحرص علي امتلاك مقومات السلوك الرشيد كمواطنين لهم حق المشاركة في الانتخابات والحياة العامة.

- إعداد وتنفيذ برامج للتعليم الأساسي ،تقوم علي قيم التعددية الثقافية والاجتماعية وأسلوب الحوار ،والتي تعد في مجملها دعوة مفتوحة للمشاركة في الشئون العامة فكراً وقولاً وعملاً ،بهدف تأمين الوحدة الوطنية.

- تدريب وإعداد النخب الطلابية ،وإكسابهم مهارات القيادة والعمل الجماعي: وهنا يؤدي نظام التعليم دوراً محورياً في إعداد النخبة ،وتأهيل الكوادر الطلابية ،وتدريبها المبكر علي مهارات القيادة والعمل الجماعي ،كمقدمات للتجنيد السياسي فيما بعد.

- إتاحة الفرص لزيادة تدريب الطلاب وانخراطهم في أنشطة المجتمع المدني وخدمة البيئة ،وتوجيه اهتماماتهم نحو الخدمة العامة والعمل التطوعي ،في إطار من دعم القيم والممارسات الديموقراطية .

- الجامعة والمجتمع المدني

ومن بين أهم المجالات التي ينبغي أن تأتي علي قائمة أولويات التطوير في مجال بنية القيم للمجتمع الجزائري ،تتصدر مجالات دعم المشاركة المجتمعية ،ونشر الثقافة المدنية ،وإتاحة فرص ومجالات أوسع لمشاركة الشباب فيها ،وذلك من خلال ما يلي:

- تحقيق الجدية في المشاركة في الاتحادات الطلابية " المتعددة المجالات " ،والمشاركة في النوادي الطلابية بما يتوافق مع قدرات الطالب ومهاراته ،والمشاركة في الرحلات الجماعية والأنشطة المختلفة ،والمشاركة في انتخابات الاتحادات الطلابية ،سواء بالترشيح أو الانتخابات ،ومشاركة الزملاء لبعضهم البعض في المناقشات حول الموضوعات والقضايا المختلفة.

- تنظيم الدورات والندوات في كافة المجالات الثقافية ،والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية ،والمشاركة الطلابية في تطوير جامعتهم وكلياتهم ،والاستفادة من إمكانيات وخبرات الكليات في مجالات العمل التطوعي والزيارات الميدانية.

- تفعيل برامج الأنشطة الطلابية ،لتصبح منابر لتدريب الشباب علي بناء الثقة في النفس وفي الغير ،وإكساب الطلبة مهارات المبادرة ،والقيادة ،والعمل الجماعي ،والانغماس في شئون مجتمعاتهم المحلية ،بما يدعم مشاعر الانتماء والولاء والأمن لديهم ،ويشعرهم بالتقدير والاحترام ،وامتداح نجاحاتهم وإنجازاتهم ،بما ينعكس بصورة إيجابية علي المشاركة الفاعلة في كل قضايا المجتمع ،ويشجع في الوقت ذاته علي نبذ اللامبالاة والسلبية ،ويشجع علي الانخراط في العمل الوطني .

الخاتمة

تصل الورقة في ختامها إلي التأكيد علي استنتاجاتها العامة ،إضافة إلي تشخيصها لواقع جامعتنا في علاقتها بالمجتمع ،والى توصيات الدراسة علي النحو التالي :

- بينت الدراسة أهمية مفهوم ودور عملية "التراكم" كمبدأ حاكم في صياغة علاقة الجامعة بمجتمعها ،وتطوير قدراتها علي مواصلة الاستجابة لمتطلبات بيئتها المتغيرة ،ولممارسة دورها في التأثير علي تلك البيئة والاشتراك في تحديد أولوياتها واهتماماتها ،وتزويدها بمصادر القوة المعرفية اللازمة لتوجيه حركة المجتمع في اتجاه بذاته. - كما أوضحت الدراسة أيضاً أهمية عملية التكيف بالنسبة للجامعة كمؤسسة ،ومحورية تلك العملية في تحديد وتشكيل قدرات الجامعة علي التفاعل مع ظروف ومقتضيات التطور والتغيير في أوضاع واقعها المتغير ،وعلي أساس من فهم واستيعاب أسباب هذا التغير واحتياجاته ،ووضوح علاقات التأثير والتأثر والإثراء المتبادل بين كل من الجامعة ومجتمعها ،كل منهما في علاقته بالآخر.

- أن الحديث عن التطوير ،لا يعني بالضرورة حتمية إلغاء القديم أو اجتثاث جذوره ،بل هو أقرب للإصلاح والتجديد منه للحذف والإلغاء. وهنا يجب ألا تغيب عن الأذهان تداعيات مفهومي الواقعية والمثالية: فالواقعية هي الدقة في تشخيص الموقف لتحقيق الأهداف لا التنازل عنها .

وفي ضوء ما سبق إيضاحه من أبعاد وخصائص الواقع الراهن لبيئة عمل جامعاتنا الوطنية محلياً ،وإقليمياً ،ودولياً ،فإن تعاظم دور الجامعات وإمكانياتها لصالح بناء القوة الوطنية ،تتطلب الأخذ في الاعتبار الاستجابة للمتطلبات التالية في أي عملية تطوير.

- إشاعة روح الديموقراطية النقية والحريات الأكاديمية المسئولة في الجسد الجامعي بكل مؤسساته؛ التعليمية والبحثية والخدمية: تحسيناً لأجواء العمل ،وضماناً لتحقيق عملية الإبداع المعرفي والبحث العلمي ،وأداء للوظائف الجامعية في مجالي التربية والتنشئة ،وتعظيماً لعوائد عمليات التطوير وتوكيد الجودة والأداء التي تجري علي قدم وساق بالجامعات ،وحرصاً في الوقت ذاته علي انتقال هذه الروح

والممارسات الديموقراطية من داخل الجسد الجامعي ،والانتشار منه إلي باقي أجزاء الجسد والبنية الوطنية ككل.

– رسم خارطة طريق وطنية للعمل الجامعي ،تقوم علي مفهوم الاستثمار في العملية التعليمية من منطلق الأمن القومي ،وتعظيم مردودها خدمة لأهدافه ،إضافة إلي تحديد الأسس والآليات التي تكفل تثمين عملية التعاون والانفتاح الداخلي بين الجامعات الجزائرية ومراكزها البحثية ،وترسيخ روح التعاون وإذكاء التنافس بينها ،في إطار من الالتزام الوطني بالتكامل المعرفي والوظيفي.

- تحديد إطار تنظيمي للتفاعل العلمي البناء بين الجامعة وقطاع الأعمال ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع ،لتقوية علاقات الجامعة بهذه المؤسسات ،علي أساس من تجاوز النطاق التقليدي للجامعة كبيت وطني للخبرة ،إلي دور الشراكة الكاملة بالخبرة المعرفية والتطبيقية الشاملة لمراكزها البحثية والخدمية الجامعية ،ومن ثم ،المشاركة في مسئولية تحقيق أهداف التنمية والتطوير في هذه المؤسسات وقطاعاتها المختلفة ،وما يترتب عليها من تنمية شاملة للمجتمع.

- إقامة شبكة من العلاقات المجتمعية بين الجامعة ومجتمعها المدني ومؤسساته : خروجا بالجامعة من عزلتها المزعومة ،واقترابا منها من مجتمعها ،وانغماسا في مشكلاته وقضاياه ،ومن ثم زيادة قدراتها علي التشخيص الدقيق لمشكلاته ،وتجاوزا لمرحلة اقتراح الحلول ،إلي المشاركة في تطبيق وتقييم نتائج هذه الحلول. وفي الوقت ذاته ،تشجيعاً لمؤسسات المجتمع المدني علي استرداد ثقته في جامعاته ،والتفاعل البناء معها علي أساس من الشراكة والمسئولية المجتمعية لكل منهما تجاه الآخر.

- الانفتاح والتواصل مع ،الجامعات الأجنبية ،وتعزيز شبكة علاقات التعاون العلمي والبحثي بقنواته المتعددة مع هذه ا ،توفيراً لقنوات التواصل العلمي والبحثي معها ،وتعزيزاً لفرص تبادل الخبرات البحثية والتكنولوجية ،وتدريب الشباب الباحثين

والاستفادة من المنح الأجنبية في إعداد جيل مؤهل من أعضاء هيئة التدريس والباحثين .

مراجع الدراسة

- محرم محمد رضا : " الأبعاد الاستراتيجية لإصلاح التعليم في مصر "مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي" ،أسيوط ،مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ،23-25 نوفمبر 2004: ص ص 3-7

- خلف عمر محمد : "التعليم العالي والنظام الدولي الجديد" ،تأليف بيكاس س. ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج ،مجلة العلوم الاجتماعية ،صيف 1988 ،ص ص 332: 335.

- رسمي ،محمد حسن " هل حقاً الكتاب... جامعي: التشخيص ورؤى العلاج" ،"مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي: رؤية المستقبل" ،الجزء الثاني ،جامعة القاهرة ،22- 24 مايو 1999 ،ص ص 829- 836.

- غليون برهان : "العولمة وخطر الانفجار: مقترحات لبناء خيارات بديلة" ،شئون الأوسط ،عدد (52) ،يونيو 1996 ص ص 71- 77.

- عدس ،عبد الرحمن : " الجامعة والبحث العلمي: دراسة في الواقع والتوجهات المستقبلية " ،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،عدد تموز 1988 " ذو القعدة 1408 هـ " ،ص ص: 351-352.

- طلبة ،مصطفي كمال: " البحث العلمي في خدمة المجتمع " " الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر" ،جامعة القاهرة ،7-14 فبراير 1973 ،ص. 149.

- فرجاني ،نادر : " رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي " ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،يونيو 1998 ،

- شرايحة ،وديع : " دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية ", " الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر", جامعة القاهرة, 7-14 فبراير 1973, ص70.

- "نحو إقامة مجتمع المعرفة ", تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003, المكتب الإقليمي للدول العربية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي UNDP للإنماء الاقتصادي والاجتماعي, 2003, ص 166-167.

- بعيرة ،أبو بكر مصطفي: " التحديات التي تواجهها جامعات الوطن العربي ", في جامعة المستقبل في الوطن العربي ", المؤتمر القومي السنوي العاشر العربي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي, جامعة عين شمس, 27-28 ديسمبر 2003.

- حمدي صالح, " جامعة المستقبل: الفلسفة والأهداف ", في " جامعة المستقبل في الوطن العربي ", المؤتمر القومي السنوي العاشر العربي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي, جامعة عين شمس, 27-28 ديسمبر 2003.

- محمد حلمي مراد, دور الجامعات في إعداد القوي العاملة المؤهلة, في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية " الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر ", جامعة القاهرة: 7-14 فبراير 1973, ص ص 3-26.

- جلال ،شوقي : " المجتمع المدني وثقافة الإصلاح ", بحث مقدم إلي " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي ", أسيوط, مركز دراسات المستقبل, جامعة أسيوط, 23-25 نوفمبر 2004, "

- ناصف ،أحمد مصطفي : " إعادة هندسة نظم المؤسسات التعليمية المستقبلية من المنظور المعرفي والرقمي ", " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي ", أسيوط, مركز دراسات المستقبل, جامعة أسيوط, 23-25 نوفمبر 2004 .

- صلاح ،سامح عيسي: واقع العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والآفاق, البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث, برامج الأمم المتحدة الإنمائي, البحرين, 2004.

- شريف حسين : " واقع العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والآفاق, البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث, برامج الأمم المتحدة الإنمائي, البحرين, 2004: 17.

- عليوة لسيد : " التعليم المدني والإصلاح السياسي ", بحث مقدم إلي " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي ", أسيوط, مركز دراسات المستقبل, جامعة أسيوط, 23-25 نوفمبر 2004,

- عمار ،حامد : " الإصلاح من منظور ثقافي: قراءات في المفهوم وتداعياته ", " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي ", أسيوط, مركز دراسات المستقبل, جامعة أسيوط, 23-25 نوفمبر 2004 .

-Ashby, Sir E, "adapting Universities to a Technogical Society". San ancisco, CA :gossey– Bass, 1974, p.p 1:5 .

-Brubacher, g. s. and Wrudy, " Higher Education in Transition: A History of American Colleges and Universities, 1963-1968 ,"New York : Herpar and Row, 1968, p.p 171– 201 .

-Bonnen, games T., " The Land Grant Idea and the Evolving outreach University ," in University – Community Collaborations for the Twenty First Century: Outreach to Scholarship

for Youth ad Families, Richrd M. Lerner and Lou Ana K .Simon(editors), New York: Garland Publishing a member of the Taylor & Francis Group, New York. 1998(ch.2 .(

-Knight, Peter T & ,.Yorke, Mantz, " Employability and Good Learning in Higher Education", Teaching in Higher Education, Vol., 8, No. 1, 2003, pp3:16 .

-John Milliken, " themtatic Refiection on Higher Education: postmodernism Versus professionalism in Higher Education, Higher Education in Europe, Vol., 29 , No.1, April 2004: 9-18., p.p: 9: 13 ...

-Ronald Barnet, " the Purposes of Higher Education and the Changing Face of Academia, " Review of Education , Vol.2, No.1, March 2004 , p.p61-64 , and

-Yifang, Li, " the Basic point of Higher Education: Higher Learning – Reflections on the Philosophy of Higher Education , "